معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 17/ العدد 1 (جوان 2022): ص.ص: 354- 371

التعليم المقاولاتي كآلية لتحقيق التقارب بين الجامعة والمحيط الاقتصادي في الجزائر

Entrepreneurship Education as a tool for university-economic environment rapprochement in Algeria

ط.د. صليحة زعادي[1]* د. إلياس منصر[2]

[1]مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة، الجزائر.

s.zaadi@univ-bouira.dz

[2]مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي: حالة ولاية البويرة، جامعة البويرة، الجزائر. i.mancer@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/24؛ تاريخ القبول: 2022/03/27؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

جاء اعتماد التعليم المقاولاتي في الجزائر كخطوة تسمح بإعادة النظر في العلاقة بين القطاع الاقتصادي والجامعة. هذه الأخيرة، لم يعد دورها مقتصرا على البحث والتعليم، بل أصبحت محركا للأداء، للابتكار ولتنافسية المؤسسات عبر تكوينها لعنصر بشري متحفز ومتوجه نحو عالم إنشاء المؤسسة.

يهدف هذا المقال إلى جذب الانتباه حول أهمية التعليم المقاولاتي في النهوض بالمقاولاتية في الجزائر، وتحليل تأثيره على تحقيق التقارب بين الجامعة والقطاع الاقتصادي عبر قراءة تحليلية. خلصت نتائج هذا البحث إلى أن الجزائر تفتقر إلى استراتيجية شاملة وتفاعلية للتعليم المقاولاتي، مما يحول دون إرساء شراكة فعلية بين الجامعة والمؤسسة.

كلمات مفتاحية: التعليم المقاولاتي؛ الجامعة المقاولاتية؛ القطاع الاقتصادي؛ الابتكار؛ الجزائر.

* المؤلف المرسل.

Abstract:

The adoption of Entrepreneurship Education in Algeria was a step toward the reconsideration of the Entreprise-University relationship dynamics. Along with research and education, the university is now an engine for performance, innovation and competitiveness through the formation of a generation of motivated young potential entrepreneurs.

The aim of this study is to highlight the importance of entrepreneurship education for the development of entrepreneurship in Algeria, and then to analyze the impact of this practice on the establishment of a fruitful University-Industry collaboration through an analytical methodology. The results concluded that Algeria is in need of a holistic and interactive strategy that leads to an actual application of entrepreneurial education.

Keywords: Entrepreneurship education; Entrepreneurial university; Economic sector; innovation; Algeria.

المقدمة:

ظهرت مقاربة التعليم المقاولاتي في ثمانينات القرن الماضي ضمن تيار النظريات التي تتصور المقاولاتية كمهارة مكتسبة بدلا عن كونها موهبة فطرية. نتيجة لذلك، أصبحت المقاولاتية تخصصا قابلا للتدريس وأصبح السلوك المقاولاتي مهارة يمكن تعلمها. فبالفعل، يتطلب إدراك فرص الأعمال واستغلالها وإنشاء مؤسسة جديدة وإدارتها، امتلاك عدد من المهارات والمعارف التي يمكن نقلها للمقاول وتطويرها عبر توفير التعليم والتكوين المناسبين. يهدف تطبيق التعليم المقاولاتي في قطاع التعليم العالي إلى تحريك فضول الطلبة وجذب اهتمامهم نحو عملية إنشاء المؤسسة وتحضيرهم سلوكيا ونفسيا للدخول إلى عالم المقاولاتية كبديل محتمل لمسيرتهم المهنية، وذلك استجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة القائم على المعلومة والمعرفة كركائز لنظامي الإنتاج والابتكار وتكوين مورد بشري ذو نزعة ابتكاريه ومقاولاتية.

بالنسبة للجزائر، يعول متخذو القرار على التعليم المقاولاتي كأحد آليات دعم وتطوير المقاولاتية على المدى المتوسط والطويل باعتبار أنها تستهدف مجتمع الطلبة. هؤلاء، بالإضافة إلى كونهم مجتمعا شابا يسهل التأثير على توجهاته المهنية، فإن أعدادهم الكبيرة والمتزايدة سنويا من شأنها الرفع من حجم المقاولين المحتملين في

الاقتصاد إذا ما تم العمل عليهم بالشكل المناسب. إلى جانب جعله مقياسا يتم تقديمه في شكل محاضرات نظرية، يطبق التعليم المقاولاتي في الجامعة الجزائرية كبرنامج تكويني ينفذ عن طريق التنسيق مع مختلف الجهات الرسمية والهيئات الوطنية المسؤولة عن ترقية التشغيل والمقاولاتية، بهدف تبسيط علمية إنشاء المؤسسة على حاملي المشاريع من الطلبة الجامعيين وتحضيرهم للانتقال إلى عالم المقاولاتية. بهذا، يكون التعليم المقاولاتي حلقة وصل بين مخرجات الجامعة واحتياجات وتطلعات القطاعات الاقتصادية.

في هذا السياق، يهدف هذا المقال إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو واقع التقارب بين الجامعة والمحيط الاقتصادي في إطار تبني آليات التعليم المقاولاتي؟

كإجابات مبدئية للإشكالية المطروحة في هذا العمل، تم وضع الفرضيات التالية:

1- لا يزال التعليم المقاولاتي في الجزائر خطوة ناشئة ولم يرتق بعد لأن يكون استراتيجية شاملة وواضحة.

2- يتطلب نجاح التعليم المقاولاتي في الجزائر وجود تنسيق مكثف بين الجامعة، القطاعات الاقتصادية ومختلف الوزارات.

للإجابة على إشكالية هذا المقال، تم اختيار منهجية تحليلية هدفها تقييم نتائج ممارسات التعليم المقاولاتي اعتمادا على الإحصائيات الرسمية الجزائرية وتقارير المنظمات الاقتصادية العالمية.

تسعى هذه الدراسة عبر محوريها إلى الوصول إلى مجموعة الأهداف التالية:

- التعرف على ظروف نشأة التعليم المقاولاتي كموضوع أكاديمي وكممارسة تطبيقية وعرض مختلف التصورات النظرية المقدمة حوله، بالإضافة إلى التعرض لمفهوم الجامعة المقاولاتية،
- قراءة تحليلية لواقع التعليم العالي في الجزائر، فضلا عن عرض مختلف أشكال تطبيق التعليم المقاولاتي في المؤسسات الجامعية الجزائرية،
- تحليل أسباب عجز آلية التعليم المقاولاتي عن التطور وتحقيق نتائج ميدانية إيجابية،

- تقديم عدد من المقترحات التي من شأنها تفعيل دور التعليم المقاولاتي كأداة ربط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

المحور الأول: التعليم المقاولاتي في قطاع التعليم العالي

يضع السياق الاقتصادي والتكنولوجي الحالي المزيد الضغوطات على الأنظمة التعليمية، التي أصبحت مطالبة بتكوين مورد بشري يؤمن بقيم الابتكار ويمتلك المهارات المقاولاتية. سيتم التعرف عبر هذا المحور على نشأة فكرة تعليم المقاولاتية ومفهوم التعليم المقاولاتي والجامعة المقاولاتية.

أولا: نشأة التعليم المقاولاتي

مع الارتفاع الملاحظ في معدلات البطالة عالميا، تعالت الأصوات المنادية إلى ضرورة الربط بين المجتمع والنظام التعليمي وغرس مفهوم المقاولاتية في نفوس الطلبة عن طريق اعتماد برامج تعليمية محفزة على تكوين العقلية المقاولاتية في الفضاءات التعليمية. أدى هذا النقاش إلى تبلور فكرة جذابة بالنسبة للحكومات، مفادها وجود فرص لزيادة عدد المقاولين عبر التعليم والتكوين، وهو ما دفع بأغلب الدول الرائدة اقتصاديا إلى تبني مناهج تعليمية وتكوينية ذات توجه مقاولاتي. وبالفعل، تعززت مكانة المقاولاتية ضمن البرامج التعليمية لمعظم الدول المتقدمة، الأمر الذي يثبت إمكانية تعليم وتدريس المقاولاتية وينفي فكرة كونها نزعة فطرية تميز عددا من الأفراد دون غيرهم. من أبرز المدافعين على هذه الفكرة يمكن ذكر **Peter Drucker(1985)** الذي فند فرضية المقاولاتية الفطرية واعتبرها تخصصا يمكن تعلمه[1].
يشير **Ronstadt(1987)** إلى اتساع آفاق النقاش حول التعليم المقاولاتي ويرى أن السؤال الذي ينبغي طرحه يجب أن يتعلق بمحتوى المناهج التعليمية وأساليب تدريسها[2]. بالنسبة لـ**Katz(1990)** فإن التعليم المقاولاتي هو أحد الأشكال الأكثر ملائمة لتحضير الأفراد على ولوج عالم إنشاء المؤسسة[3]. في نفس السياق، يعتبر الباحثون

(1) Drucker,P.F, **Innovation and Entrepreneurship**, Harper and Row, New York, 1985, p18.
(2) Ronstadt, R, **The Educated Entrepreneurs: A New Era of Entrepreneurial Education is Beginning**, American Journal of Small Business, N°4, 1987,Vol 11, p43.
(3) Katz, A-J, Longitudinal **analysis of self-employment follow-through**, =

التعليم المقاولاتي كعنصر من شأنه تحضير الأفراد لمهام الإنشاء، الإبداع، المخاطرة واستغلال فرص الأعمال. هذه المهارات ستساعد الأفراد على تحويل العوائق ونقاط الضعف إلى فرص وأفكار استثمارية وتجسيدها في شكل مؤسسات جديدة، وهو كذلك آلية تسمح للأفراد باكتساب مهارات في مجال التفاوض، القيادة، تطوير المنتجات الجديدة، التفكير الإبداعي والابتكار.

تعرف المقاولاتية في السياق التعليمي حسب Gibb & Cotton بأنها مجموع السلوكات، القدرات والخصائص الممارسة فرديا أو جماعيا لإدارة أفراد أومنظمات، لإنشاء مؤسسات والتوصل إلى ابتكارات في محيط متميز بالتعقد وعدم التأكد[1]. من هذا المنظور، تتعامل الحكومات مع برامج التعليم المقاولاتي حسب **Martinez(2010)** كأحد الآليات الدافعة للنشاط المقاولاتي[2].

يذكر **Solomon** أن التطبيق الفعلي للبرامج التعليمية المقاولاتية بدأ مع أواخر سنوات الثمانينات من القرن الماضي أين تم إحصاء ما يقارب 300 جامعة تقدم دروسا في المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفع ليقارب 1050 سنة 1990[3]. اختلفت مقاربات الباحثين حول محتوى مناهج التعليم المقاولاتي في الجامعات.فمن خلال فحص محتوى برامج الجامعات الأمريكية الرائدة، يرى **Zeithaml and Rice** أن التعليم المقاولاتي يجب أن يشمل كافة محاور إدارة الأعمال، بينما يعتقد **Ronstadt (1987)** أن فعالية البرامج التعليمية المقاولاتية مرتبطة بتدرسيها لأساسيات السلوك المقاولاتي للطلاب وربطهم بالأشخاص الذين باستطاعتهم قيادتهم نحو النجاح. في هذا الإطار، تشير **Hindle(2007)** إلى تعدد الأساليب والمناهج البيداغوجية لتعليم المقاولاتية مثل إعداد وتقييم خطة عمل من طرف الطلبة، تطوير مشروع إنشاء مؤسسة، مرافقة المقاولين الشباب، القيام بمقابلات مع مقاولين، الاستعانة بأفلام وبأشرطة، دراسة

=

Entrepreneurship and Regional Development, 1990, Vol 02, p17.

(1) Gibb, J-A, & Cotton, J, **Concept into Practice? The Role of Entrepreneurship Education in Schools and further education**, Industries, Les entrepreneurs de demain, N° 53, 2002, p5.

(2) Gibson,S-W & Brewer, J, **Necessity Entrepreneurs: Microenterprise and Economic Development**, Edward Elgar Books, 2014, p160.

(3) Kuratko, D, **Entrepreneurship education: emerging trends and challenges for the 21st century**, Coleman Foundation White Paper Series, Chicago, 2003, p12.

الحالة،المحاكاة المعلوماتية، طريقة حل الإشكاليات، الدروس الكلاسيكية في القاعات..الخ. بالنسبة لـ **Fayolle(2007)** فإنه لا يوجد طريقة بيداغوجية مثلى ويعتبر أن هذا النقاش سيشكل تحديا في السنوات القادمة، فالاختيار مرتبط بعدد من العوامل أهمها الأهداف، المحتوى والعقبات التي يفرضها السياق المؤسسي، ولا يتم اعتماد طريقة معينة إلا بعد الإثبات العلمي لنجاعتها[1].

اعتمادا على تحليلات **Hindle(2007)** و**Johannison(1991)**، يميز **Fayolle(2007)** بين ثلاث أبعاد رئيسية يتم على أساسها إعداد محتوي برامج التعليم المقاولاتي:

- **البعد المهني**: يهتم بميدان المعارف التطبيقية والنظرية التي توجه السلوك العلائقي والاجتماعي للمقاول،

- **البعد النظري**: يهتم بنشر محتوى نظري حول آثار وأهمية المقاولاتية وعرض مختلف النماذج المفسرة لنشأة السلوك المقاولاتي والنية المقاولاتية،

- **البعد الروحي**: يركز على الخصائص الشخصية ويهتم بتحديد معالم السلوك الإنساني للمقاول[2].

توجه تيار آخر من الدراسات نحو معالجة دور التعليم المقاولاتي في إرساء قواعد اقتصاد المعرفة، فبحثت في دوره في إنتاج المعرفة واعتبرته كنوع من الاستثمارات في رأس المال البشري. من هذا المنظور، يمكن اعتبار التعليم والتكوين كعاملين يسمحان بتراكم المعرفة، رفع إنتاجية العلم، تعزيز سلوكيات التعلم، إعادة بناء مؤهلات الأفراد والكفاءات التنظيمية والتكنولوجية للمؤسسة وتدعيم الابتكار. فالتعليم يحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل بفضل آثاره على سرعة التأقلم مع التغيرات التكنولوجية[3].تنعكس مساهمة التعليم المقاولاتي على الابتكار في من خلال دوره في

(1) Fayolle, A, **De l'artisanat à la science : Modèles d'enseignement et processus d'apprentissage dans les enseignements en entrepreneuriat**, Actes du 5ème congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat, Canada, 4 et 5 octobre 2007, pp11,12.
(2) op. cit, pp09,10.
(3) Aghion, P & Cohen ,E, **Education et croissance**, Rapport du conseil d'analyse économique, Paris, 2004, p17.

تكوين رأس مال بشري مبدع ومخاطر عبر نقل المعرفة والمهارات من المعلمين والمدربين إلى الطلاب والمتدربين. هؤلاء، يصبح بإمكانهم استغلال هذه المهارات المكتسبة في إطلاق أعمالهم التجارية. فالتعليم المقاولاتي يعمل على إثراء فكر الشباب وإلهامهم لتحويل مخرجات البحوث العلمية إلى مشاريع واقعية[1].

ثانيا: الرؤية المقاولاتية للجامعة

عرف تيار الجامعة المقاولاتية انطلاقته سنوات 1970 مع تحديث أعرق الجامعات الأمريكية كهارفارد وستانفورد لسياساتها الداخلية بالشكل الذي يسهل عليها الحصول على تمويل لتسويق بحوثها العلمية[2]. يعتبر (2000)**Etzkowitz** أن الجامعة المقاولاتية هي تلك الجامعة التي تساهم في الابتكار المحلي والوطني عبر تبني أنشطة تسويق المعارف العلمية المنتجة وهي ظاهرة منتشرة بشدة على مستوى الدول الصناعية. أحدثت هذه المقاربة تغييرات مهمة في مفهوم الجامعة من النواحي التالية:

- إدخال ثقافة المقاولاتية في الحلقة الجامعية،
- ظهور أقسام لتثمين الأبحاث في مختلف الجامعات وذلك خلال سنوات الـ1980 و1990،
- خلق ديناميكية بين الجامعة، القطاع الصناعي والحكومة.

في سياق هذا النقاش، يظهر الجدل حول إمكانية توفيق الجامعة بين مهامها التقليدية ومهامها المعاصرة.إذ يرى **Etzkowitz(2000)** أن تحدي الجامعة المقاولاتية يكمن في نجاح الباحثين الجامعيين في التوفيق بين قيم النزاهة العلمية، الانضباط ومواكبة التقدم الفكري مع القيم المقاولاتية، خاصة مع التوترات المحتمل ظهورها داخل المنظومة الجامعية بسبب الدور المقاولاتي المفروض على الجامعة في ظل تطور اقتصاد المعرفة.

(1) Ahmad, S.Z, **The need for inclusion of entrepreneurship education in Malaysia lower and higher learning institutions**, Education+Learning, N° 2, 2003, Vol55, p193.
(2) Etzkowitz, H, Webster, E, Gebhardt, C, & Terra B.R**, The future of the university and the university of the future: Evolution of ivory tower to entrepreneurial paradigm**, Research Policy,N° 29, 2000, p318.

على النقيض، يشير **Etzkowitz(1998)** إلى عدد من العوائد الإيجابية للجامعة المقاولاتية والتي تظهر كالتالي:

- **بالنسبة للجامعة**، تسمح الشراكة مع القطاع الصناعي بتطوير المعارف العلمية وتدعم البحث الأساسي مع المحافظة على نقل القيم الجامعية نحو القطاع الصناعي وممثليه[1] .في نفس الاتجاه، تمثل شراكة الجامعة مع قطاع المؤسسات ومع الهيئات الرسمية مصدر لتمويل لأبحاثها العلمية. طالما، سيستفيد القطاع الصناعي من عوائدها المستقبلية[2]. من جهة أخرى، يؤدي هذا التفاعل بإنشاء نظام متكامل لإنتاج المعرفة وتبادلها في اتجاهين، فمثلما تستفيد المؤسسة من المخرجات العلمية للجامعة، يمكن لهذه الأخيرة كذلك الاستفادة من المعارف المنتجة على مستوى المؤسسات،

- **بالنسبة للباحثين**، تسمح الأنشطة المقاولاتية بإثراء نماذج التعليم الواقعية وتمنح لهم فرصة التعرض لميادين بحث كانت غير متاحة سابقا،

- **بالنسبة للطلبة**، فإن التفاعل بين الجامعة والقطاع الصناعي يتيح لهم التعرف على فرص مهمة مع الاستفادة من تكوين مقاولاتي غني وأكثر واقعية بفضل التكوين التطبيقي الذي يجرونه على مستوى المؤسسات،

- **بالنسبة للمؤسسات**، يسمح التكوين المقاولاتي الذي تقدمه الجامعة بإعادة رسكلة العمال وتحسين مستواهم واكتسابهم لكفاءات ومهارات تقنية بما يتلاءم مع المتطلبات الوظيفية،

- **بالنسبة للمجتمع**، فإنه يستفيد من تنمية جهوية مكثفة من خلال التزام الجامعة بتطبيق رؤيتها المقاولاتية التي تسمح بإنشاء مؤسسات جديدة.

(1) Etzkowitz,H, Webster, A & Healey,P, **Capitalizing Knowledge: New Intersections of Industry and Academia**, Frontiers in Education, SUNY Series, 1998, p24.

(2) Zerrouki,W & Grari, Y**, L'université Entrepreneuriale en Algérie : Cas des étudiants de l'université de Tlemcen**, Les Cahiers du MECAS, N°01, 2017, Vol13, p22.

المحور الثاني: الشراكة بين الجامعة والمؤسسة عبر التعليم المقاولاتي: الواقع والآفاق

تسعى الجزائر إلى معالجة إشكالية التقارب بين الجامعة والقطاع الاقتصادي عبر عدد من الآليات أبرزها التعليم المقاولاتي على مستوى الجامعة. يهتم هذا المحور بقراءة وضعية قطاع التعليم العالي من الناحيتين البيداغوجية والبحثية، ليتم بعدها التعرف على أهم ممارسات التعليم المقاولاتي في الجامعة الجزائرية ونتائجها الملاحظة.

أولا: قراءة لواقع التعليم العالي في الجزائر

بعد نيل الجزائر لاستقلالها، عرف قطاع التعليم العالي سلسلة من السياسات الإصلاحية المستنبطة من نماذج تعليمية عالمية. مست هذا الإصلاحات المناهج والبرامج وهدفت في مجملها إلى النهوض بالجامعة الجزائرية وتجنيدها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إثر هذه الإصلاحات، شهدت الجامعة الجزائرية اليوم تغيرات مهمة يمكن عرضها من جانبين:

1- من الجانب البيداغوجي والهيكلي:

حسب التقرير الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لحصيلة القطاع لسنة 2020، تحصي الجزائر حاليا 109 مؤسسة للتعليم العالي (54 جامعة، 09 مراكز جامعية، 35 مدرسة عليا و11 مدرسة عليا لتكوين الأساتذة) بعدد 1496984 طالب مسجل في التدرج يؤطرهم 61277 استاذ بمتوسط نسبة تأطير 24 طالب لكل استاذ. تحسنت هذه النسبة مقارنة مع سنة 2010 أين قدر المتوسط بـ 27طالب لكل استاذ ولكنه يبقى بعيدا مع النسبة العالمية التي تعادل 18طالب لكل استاذ وهو الأمر الذي يضعف من جودة التعليم في الجامعات خاصة وأن هذه النسبة تتغير بين الجامعات والتخصصات فقد تصل إلى 38 طالب لكل استاذ ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير[1].

(1) MESRS, **Projet plan d'action sectoriel 2020 - 2024; réalités des établissements de l'enseignement supérieur, enjeux et défis du secteur**, Algérie: Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, Octobre 2020, pp6-10.

خلال الموسم الجامعي 2019-2020، تم تسجيل ما يعادل 60% من إجمالي الطلبة الجزائريين في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية مقابل 22% فقط مسجلين في العلوم الدقيقة والتكنولوجيا. من هنا يمكن القول بأن تضاعف عدد الطلبة الجامعيين لم يتم بصفة مدروسة ومتناسقة من ناحية التخصصات، فبهذه الوتيرة ستزداد حدة ازدحام المتخرجين من الشعب الغير التقنية مقابل عجز عدد التقنيين والعلميين الذين يعتبرون محرك الديناميكة الاقتصادية. يمكن تفسير هيمنة المسجلين في العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى انخفاض تكلفة تكوين الطلبة في هذه الشعب وسهولة إدماجهم بعدها في عالم الشغل في قطاعات مثل التعليم والتربية بينما يصعب تحقيق هذا الأمر في الشعب التقنية.

2- من جانب البحث العلمي:

تحصي الجزائر حاليا 1472 مخبر بحث منها 340 في العلوم الاجتماعية و353 في علوم المهندس. ينتسب إلى هذه المخابر ما يقارب 36712 استاذ باحث و21381 طالب دكتوراه. بالنسبة للباحثين الدائمين، فلقد قدر عددهم بـ2107باحث منهم فقط 184 باحث دائم في المؤسسات الوطنية الاقتصادية الناشطة أساسا في قطاع الكهرباء والغاز والطاقة والصناعة الصيدلانية. تشير هذه المعطيات إلى افتقار المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لثقافة البحث والتطوير والتي تركز على ضرورة تحويل المعارف الأكاديمية لمعارف تطبيقية. من جهة أخرى، رغم الارتفاع الذي تشهده أعداد الأساتذة الباحثين في الجزائر إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة مع الاقتصاديات المتقدمة مثل كوريا الجنوبية التي يبلغ فيها متوسط الأساتذة الباحثين 6856 لكل مليون نسمة أو اليابان بـ5328 باحث لكل مليون نسمة بينما تسجل الجزائر حاليا فقط 466 باحث لكل مليون نسمة. يمكن تبرير الوضعية المتأخرة للبحث العلمي في الجزائر بضعف الإنفاق المخصص لهذا المجال، الذي لم يتجاوز 0.3% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2019 مقابل نسبة تتراوح بين 3% و5% في الدول المتقدمة و 1.5 % بالنسبة للدول الناشئة[1]. كما يعود السبب كذلك إلى غياب التمويل الخاص للأنشطة العلمية في الجزائر بسبب غياب الثقة في مخرجات الجامعة

(1) MESRS, **Projet plan d'action sectoriel 2020 - 2024; réalités des établissements de l'enseignement supérieur, enjeux et défis du secteur**, op. cit, pp10-11.

الجزائرية وتفضيل رؤساء المؤسسات للخبرات الأجنبية، فأغلب مصادر تمويل البحث العلمي تتحمله الخزينة العمومية على عكس الدول المتقدمة التي تتعدد فيها مصادر تمويل أنشطة البحث والتطوير بين الدولة، القطاع الصناعي وقطاع الأعمال.

من ناحية الإنتاج العلمي، فلقد عرف عدد المنشورات العلمية تزايدا بوتيرة متسارعة خلال السنوات الأخيرة أين بلغت 8574 منشور علمي في المجلات من الصنف "أ" سنة 2019 مقابل 3214 سنة 2010 مع تسجيل بحوث دولية مشتركة مع دول أهمها فرنسا والمملكة العربية السعودية. في نفس الإطار، يبقى التصنيف العالمي للجامعات الجزائرية متأخرا جدا وهو ما يظهره تصنيف موقع **Webometrics** لسنة 2021 الذي فأحسن جامعة جزائرية وفقا لهذا التصنيف تقبع في المركز 1913 عالميا وهي جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين[1].

بالنسبة لإنتاج براءات الاختراع، فلقد سجلت الجزائر 638 براءة اختراع سنة 2019 مقابل 806 اختراع مسجل سنة 2010 على مستوى المعهد الوطني للملكية الفكرية والصناعية. هذا الانخفاض (أنظر الجدول رقم01) في إجمالي العدد قابله ارتفاع طفيف في البراءات المقدمة من طرف الباحثين المقيمين في الجزائر الذي بلغ عددها 113 مقابل 76 سنة 2010.

الجدول 1: عدد براءات الاختراع المقدمة من الباحثين الجزائريين المقيمين وغير المقيمين (2010-2015-2019)

السنة	عدد البراءات المقدمة من طرف الباحثين الجزائريين المقيمين	عدد البراءات المقدمة من طرف الباحثين الجزائريين غير المقيمين	المجموع
2010	76	730	803
2015	89	716	805
2019	113	525	638

المصدر:

OMPI,statistiques,https://www.wipo.int/ipstats/fr/statistics/country_profile/profile.jsp?code=DZ. 2019.consulté le 12/08/2021

(1) Webometrics, https://www.webometrics.info/en/aw/Algeria. 2021, consulté le 02/09/2021.

يعتبر عدد البراءات العلمية المسجلة في الجزائر منخفضا جدا مقارنة مع دول مثل كوريا الجنوبية التي 126561 والولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت 286095 سنة 2019. حسب **Djefalat(2007)**، يشير ضعف إنتاج براءات الاختراع في الجزائر إلى عجز النظام الوطني للابتكار بسبب غياب آليات رسمية مسهلة لبناء روابط تفاعلية وداعمة للتنسيق بين الأطراف الفاعلة في نظام الابتكار (الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية والهيئات الحكومية) الذي لا تساهم فيه حاليا سوى عدد من مراكز البحث ومراكز تمويل البحث العلمي[1]. من جهة أخرى يظهر التفاوت الكبير بين عدد براءات الاختراع المقدمة من طرف الباحثين الجزائريين المقيمين وتلك المقدمة من طرف الباحثين الجزائريين الغير مقيمين(الجدول رقم01) وهو ما يثبت أهمية وجود مناخ قانوني ومؤسساتي وثقافي محفز على الابتكار، الأمر الذي تفتقده الجزائر بشدة.

ثانيا: مشروع الجامعة المقاولاتية في الجزائر: ما هو الواقع؟

تنظر الجزائر للتعليم المقاولاتي كجسر يربط بين مخرجات التعليم العالي المتزايدة سنويا من حيث الكم والعالم الاقتصادي بمختلف قطاعاته التي لا تزال إمكانياتها غير مستغلة.

1- تطبيقات التعليم المقاولاتي في الجامعة الجزائرية:

انطلقت الجزائر في مشروع التقارب بين الجامعة والمحيط الاقتصادي أساسا منذ اعتمادها لنظام ل.م.د الذي يهدف في جوهره إلى تلبية احتياجات سوق العمل من اليد العاملة المؤهلة محليا ودوليا. لكن الواقع يثبت فشل تطبيق هذا النظام في الجزائر التي يتميز سوق عملها بوجود 402000 بطال متخرج من قطاع التعليم العالي أي نسبة 27.8% من إجمالي عدد البطالين في الجزائر[2]. من جانب آخر، يبدي عدد مهم من رؤساء المؤسسات تذمرهم من ضعف الخبرة والكفاءة التقنية والمهارات الاجتماعية والتواصلية لدى طالبي العمل في السوق الجزائرية. فحسب دراسة أجراها الديوان الوطني للإحصائيات حول وضعية وآفاق الصناعة الجزائرية، يظهر أن 57% من مسيري

(1) Sedkaoui, S**, Relation université/entreprise en Algérie: réalité, tendances et perspectives**, Revues des sciences humaines et sociales,N°01 , 2020, p217.
(2) ONS, **Activite, emploi & chômage**, N°87, Algérie: Office National des Statistiques, 2019, p8.

المؤسسات العمومية و80%من رؤساء مؤسسات القطاع الخاص يحكمون أن مستوى تأهيل العمال غير كاف [1] وضع هذا الواقع الجامعة الجزائرية في مواجهة عدد من التحديات من بينها تكوين عنصر بشري ديناميكي موجه نحو عالم المقاولاتية والابتكار. تجسد تعزيز المقاولاتية في الجامعة الجزائرية عبر عدد من الخطوات أهمها:

- **إدراج مقياس "المقاولاتية" في برامج التكوين الجامعي:** عرفت البرامج التكوينية في السنوات الأخيرة إدراج مقياس "المقاولاتية" على مستوى كليات العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير والموجهة أساسا لطلبة الماستر. تهدف هذه الخطوة إلى تعريف الطالب بالأسس النظرية للمقاولاتية وتعزيز الروح المقاولاتية لديه ودفعه للتفكير جديا بالتوجه نحو عالم إنشاء المؤسسة كبديل عن التوظيف. يتم تدريس مقياس المقاولاتية في الجزائر بالاستعانة بأساليب كلاسيكية مثل المحاضرات، والتي أثبتت الدراسات محدودية تأثيرها على تحفيز الفكر المقاولاتي للطلبة. بدلا عن ذلك، يفضل تبني أساليب وتقنيات مرتكزة على تجارب ميدانية وإدراج ممارسات بيداغوجية مبتكرة.

- **إنشاء تخصص "المقاولاتية" على مستوى طوري الليسانس والماستر:** يعتبر تخصص المقاولاتية كأحد العروض التكوينية المقترحة على طلبة علوم التسيير في طوري الليسانس والماستر. مثل مقياس المقاولاتية، فإن تخصص المقاولاتية كذلك يعتبر حديثا وليس معمما على كافة الكليات. يشير بعض المختصين إلى على عدم كفاية عروض التكوين المقاولاتية على مستوى الجامعة، كما ينتقد آخرون محدودية وجود هذا التخصص حصريا على مستوى كليات العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير وغيابها في الكليات والفروع والتخصصات الأخرى، وهو الأمر الذي يحد من تطوير روح المؤسسة لدى الطلبة.

- **إنشاء دار المقاولاتية:** تعرف "دار المقاولاتية" بأنها حيز مخصص لاستقبال المعلومة، توجيه ومرافقة الطلبة الحاملين لأفكار مشاريع. تهدف دار المقاولاتية إلى تقوية

(1) ONS, **Enquête sur la situation et les perspectives dans l'industrie au quatrième trimestre 2020**, N° 896, Algérie: Office Nationale des Statistiques, 2019,p 02.

الروح المقاولاتية وتزويد المقاولين المحتملين بالكفاءات الضرورية لإنشاء وتطوير مؤسستهم والمحافظة على بقائها. تهدف دار المقاولاتية عبر أنشطتها إلى التوفيق بين عالم المعرفة وعالم الاقتصاد وخلق الثروة.تم إنشاء أول دار مقاولاتية على مستوى الوطن سنة 2007 على مستوى جامعة قسنطينة بالشراكة مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. في سنة **2019**، تم إحصاء 78 دار مقاولاتية داخل المؤسسات الجامعية مع توقيع 87 اتفاقية مع الوكالة الوطنية للتشغيل تمكن من خلالها 1614 من إنشاء مؤسساتهم الخاصة (أنظر الجدول رقم02).

الجدول 2: حصيلة عامة حول أنشطة دور المقاولاتية عبر الجامعات الجزائرية

عدد دور المقاولاتية	**78**
عدد الاتفاقيات المبرمة بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (لونساج سابقا) بهدف إنشاء دور المقاولاتية	**87**
عدد الطلبة الجامعيين المستفيدين من برامج تكوينية في دور المقاولاتية	**58705**
عدد الطلبة الجامعيين المسجلين في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**7295**
عدد الطلبة الجامعيين الذين تمكنوا من إنشاء مؤسساتهم	**1614**

المصدر: MESRS, Projet plan d'action sectoriel 2020 - 2024; réalités des établissements de l'enseignement supérieur, enjeux et défis du secteur, op. cit.

على المستوى التطبيقي، تمثل دار المقاولاتية حلقة ربط بين مختلف الفاعلين في عالم المؤسسة (البنوك، الضرائب، العقار...الخ) بغية تسهيل دخول المقاول المحتمل إلى العالم المهني. يتم تنفيذ هذه المهمة عبر التركيز على ثلاثة محاور مترابطة: التحسيس بأهمية المقاولاتية ونشر الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة المؤدية إلى تحفيز النية المقاولاتية لديهم، التكوين الذي يمتد على فترات قصيرة ويتم بمشاركة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وأخيرا المرافقة. هذه الخطوة الأخيرة، لا تقل أهمية عن سابقتيها، لأنها تضمن سلاسة الانتقال نحو الإنشاء الفعلي للمؤسسة مع مرافقة الوكالة الوطنية لدعم التشغيل على امتداد العملية المقاولاتية[1].

(1) Kouraiche, N, **Promotion de l'Entrepreneuriat dans l'Enseignement**, Revue =

- **إنشاء الحاضنات الجامعية**: تمثل الحاضنة الجامعية أو العلمية "**Scientific Incubator**" أداة لتفعيل دور الجامعة كالقلب النابض لاقتصاد المعرفة. تعتبر الحاضنة مكانا لاستقبال ومرافقة حاملي المشاريع المبتكرة بهدف تثمين نتائج الأبحاث العلمية. تقدم الحاضنة خدمات لوجيستيكية، إدارية واستشارية وتعمل على تسهيل إنشاء المؤسسة، تطوير المنتجات وعمليات الابتكار. في هذا الإطار، يتمثل دور الجامعة في الربط بين البحث، التكنولوجيا، رأس المال والمعرفة بهدف استغلال الموهبة المقاولاتية لحامل المشروع، تسريع تطور المؤسسات ذات الطابع التكنولوجي وتسريع تسويق التكنولوجيا. بعبارة أخرى، تهتم الحاضنة الجامعية بالمقاول نفسه باعتباره حامل المعرفة. يتجسد هذا الاهتمام في توفير المختبرات الجامعية المجهزة بالمعدات التكنولوجية المتقدمة التي لا يمكن أن يقتنيها المقاول لوحده ويحتاجها بشدة أثناء مرحلة تطوير فكرة المشروع[1]. من بين الإجراءات المتخذة بهدف تعزيز إنشاء الحاضنات يمكن ذكر الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي (**ANVREDET**) المنشأة سنة 1998 بهدف دعم الابتكار عن طريق تعزيز الشراكة والتفاعل بين قطاع البحث والقطاع الاقتصادي وتنظيم اليقظة التكنولوجية، والوكالة الوطنية لدعم وتطوير المجمعات التكنولوجيا (**ANTP**) التي تسعى إلى تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال في خدمة الكفاءات الجزائرية الشابة[2].

أحصت الجزائر سنة 2020 -حسب موقع **Leancubator**- 44 حاضنة جامعية موزعة عبر منشآت قطاع التعليم العالي من جامعات ومدارس عليا. نتج عم نشاط هذه الحاضنات ما يعادل 209 براءة اختراع مقدمة من طرف الجامعيين سنة 2021، 22 منها سجلت على مستوى جامعة الوادي[3] . من جانبها، تحتضن حاضنة الأعمال لجامعة المسيلة حاليا 54 مشروع مبتكر، تخرج منها 5 مؤسسات (مؤسسة حضنة صولار،

=

académique des études humaines et sociales, N° 20, 2018, p46-47.

(1) Marcile, F**, Incuber l'entrepreneur pour développer l'économie locale: l'expérience La CERE à Acton Vale**, Mémoire présenté pour l'obtention de la maîtrise en administration des affaires, Université du Québec à Trois-Rivières, 2013, p37.

(2) Kouraiche, op. cit, pp48-49.

(3)APS, Algérie Presse Service, 2020, Consulté le 11/03/2022, https://www.aps.dz/santesciencetechnologie/134079activer-le-brevet-d-invention-universitaire-et-le-transformer-en-projets-d-investissement

Sarl Visio Intek، مؤسسة صناعة منتجات طبيعية للعناية بالبشرة، مؤسسة حضنة للبيئة والرسكلة، ومؤسسة قناعة للصناعات الغذائية) نهاية سنة 2021. تجدر الإشارة هنا إلى غياب الإحصائيات الرسمية الكلية والمفصلة حول عدد المؤسسات الناشئة المنشأة في إطار الحاضنات الجامعية ومخرجات نشاط هذه الأخيرة منذ تدشينها .

2- أفاق التعليم المقاولاتي في الجزائر:

على الرغم من إرساء آليات التعليم المقاولاتي، تصرح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إحصائياتها المنشورة لسنة 2016 أن نسبة المشاريع الممولة من طرفها لصالح أصحاب المشاريع لحاملين لشهادات جامعية لم يتعدى 18% منذ إنشاء هذا الجهاز سنة 1997. في نفس السياق، يذكر تقرير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حول حصيلة القطاع أن نسبة الجامعيين المستفيدين من تمويل وكالة التشغيل بلغ 32% سنة 2019 في حين أنه لم يتجاوز 7% سنة 2011[1]. تدل هذه الأرقام على محدودية فعالية برامج التعليم المقاولاتي الجامعي المطبقة في ظل غياب استراتيجية شاملة لتأطير التعاون بين الجامعة والعالم الاقتصادي وهو ما يؤكد صحة الفرضيات المطروحة في هذا العمل.

يمكن مناقشة أبعاد إشكالية التعليم المقاولاتي في الجزائر في نقطتين:

- **تطور التكوين المقاولاتي**: مع أن الهدف من إدراج التعليم المقاولاتي كان تحفيز النية المقاولاتية للطلبة، غير أن تطبيقه بقي مقتصرا على الجوانب النظرية ولا يتعمق بشكل كاف إلى تعليم المؤهلات الاستراتيجية والوظيفية والمهارات القيادية التي تتطلبها المقاولاتية. يواجه التعليم المقاولاتي عددا من العراقيل أهمها:

- نقص الأساتذة والمكونين ذوي الخبرة،
- عدم تناسق محتوى البرامج،
- نقص الأدوات والموارد البيداغوجية الملائمة،
- ضعف التعاون بين التخصصات والكليات،

(1) MESRS, Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique , **Evolution des principaux agrégats du secteur**, Algérie, Octobre 2020, p53.

- صعوبة ربط التعليم بالسياق الوطني والمحلي للطلبة.

هذه العراقيل المذكورة، من شأنها تفسير ضعف إقبال الطلبة على عملية إنشاء المؤسسة، حيث أن أغلب هؤلاء الطلبة مشغولون بالبحث عن منصب عمل دائم في القطاع العمومي بدلا من السعي لإنشاء مشاريعهم الخاصة[1]. في ظل هذه المعطيات، تعاظمت الحاجة إلى إعداد استراتيجية تكوين داعمة للاحتياجات الاقتصادية والمقاولاتية، والتي يجب أن تعزز الجوانب التالية:

- تطوير برامج التكوين الموجهة للأساتذة والباحثين في المقاولاتية،
- تلاؤم المحتويات البيداغوجية مع الخصوصيات التعليمية،
- اعتماد المقاربات البيداغوجية المبتكرة وتطوير العمل المشتركة بين التخصصات،
- توفير الوسائل والموارد اللازمة لبلوغ أهداف التكوين خاصة عبر توظيف الباحثين المختصين في مجال المقاولاتية.

– **دعم المؤسسات الناشئة**: يؤثر غياب استراتيجية واضحة للشراكة بين الجامعة والمؤسسة بشكل كبير على نجاح حاملي المشاريع المبتكرة على إنشاء مؤسساتهم. فلقد أدى غياب الرؤية الشمولية إلى الحد من نجاعة ديناميكية التعلم التفاعلي التي تضمنها الشراكة بين الجامعة والمؤسسة التي تمثل جسرا لتبادل المعارف المربح للجهتين. وهو الأمر الذي زاد من حدته عجز النظام الوطني للابتكار. على مستوى الجامعة نفسها، فإن دعم المؤسسات الناشئة يقتصر غالبا على المرافقة في المراحل الأولى التي تسبق إنشاء المؤسسة. فآليات التعليم المقاولاتي في الجامعة لا تغطي جميع مراحل المقاولاتية أين يجد الطالب نفسه يواجه لوحده عددا من العراقيل المتعلقة بغياب الرؤية الإدارية والتخطيطية على المدى الطويل، المشاكل الإدارية والقانونية وغياب صيغ التمويل المتناسبة مع هذا النوع من المؤسسات[2].

(1) Zakaria, Y.A & H Benbayer, **L'intention entrepreneurial chez les étudiants**, Revue des Etudes Economiques Approfondies, N° 1, 2018, Vol 3, p125.
(2) Mancer, I, **Analyse du conflit production/consommation de technologie en Algérie à l'ère des économies fondées sur la connaissance**, thèse de Doctorat en Sciences EconomiquesUnivérsité A.Mira, 2015, p284.

الخاتمة والاقتراحات:

عبر إجراء قراءة تحليلية لمعطيات قطاع التعليم العالي للسنوات الأخيرة، اتضحت التطورات الكمية والهيكلية المهمة التي عرفتها نتيجة سلسلة الإصلاحات التي مست قطاع التعليم العالي منذ الاستقلال. غير أن الجامعة الجزائرية لم تحقق بعد تلك النقلة النوعية التي تمثل جوهر هذه الإصلاحات. حيث بقيت الجامعة مغلقة على نفسها وبقيت مخرجاتها سواء من الطلبة أو الأساتذة أو الإنتاج العلمي غير مثمنة ولم تجد طريقا لها نحو القطاع الاقتصادي.

تظهر نتائج هذا البحث افتقار الجزائر لاستراتيجية شاملة وتفاعلية مساعدة على رسم معالم شراكة حقيقية بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية. ففي ظل السياق الراهن، لم يجد التعليم المقاولاتي الأطر المناسبة التي تسمح بتعميمه وبتطبيقه بالشكل الذي يساعد على تجسيد مشروع الجامعة المقاولاتية في الجزائر.

انطلاقا مما سبق عرضه، يمكن تقديم عدد من الاقتراحات التي من شأنها تفعيل دور التعليم المقاولاتي كأداة لتحقيق التقارب بين الجامعة والقطاع الاقتصادي:

- تفعيل الشراكة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي عبر إبرام عقود مع الالتزام بتحقيق النتائج،
- التقييم المستمر لبرامج التعليم المقاولاتي،
- جدية التربصات المهنية التي يجريها طلبة الماستر في المؤسسات الاقتصادية وتأطيرها قانونيا مع تقييم نتائجها،
- تنظيم ندوات وملتقيات تفاعلية على مستوى الجامعة ينشطها مقاولون وأصحاب مؤسسات ناشئة بهدف عرض تجاربهم الواقعية للطلبة بشكل مباشر،
- ضرورة تنويع مصادر تمويل أنشطة البحث العلمي والمشاريع الناشئة من خلال إقناع القطاع الخاص بالجدوى الاقتصادية لهذه المشاركة،
- تفعيل دور الجامعة محليا، عبر إنشاء أقطاب صناعية في كل ولاية وفقا للخصائص الجغرافية للمنطقة والتخصصات الجامعية الموجودة.